



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

قراءة في الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة

١ _ مدخل:

في خلفية الاعلان عن الانتخابات الاسرائيلية المبكرة، برزت عدة أحداث متزامنة، أولها إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليبرمان في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨ عن استقالته من حكومة نتنياهو، مما خفض عدد أعضاء الائتلاف بقيادة الليكود إلى ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠ مما أدى إلى إضعاف ثباتها. ومن جانب آخر، فشل نتنياهو في تمرير قانون تجنيد اليهود المتدينين، بعد أن أعلن حزب "هناك مستقبل" بقيادة يائير لبيد عن عدم نيّته التصويت لصالح القانون، وتهديد الأحزاب الدينية بإسقاط الحكومة. والعامل الثالث هو تخوّف نتنياهو بحسب اعتقاد المحللين من اقتراب موعد الإعلان عن تقديم لوائح اتهام بحقه في أربعة ملفات فساد، رشوة وخيانة الأمانة، التي تم الكشف عنها في السنوات الاخيرة.

ورأى عدد من الخبراء أن قرار نتنياهو حل الكنيست وتبكير الانتخابات قد جاء لحتّ إدارة ترامب على تأجيل الكشف عن "خطة السلام" الأمريكية المسمّاة صفقة القرن. في كل الأحوال تقرر أن تجرى الانتخابات العامة في إسرائيل في التاسع من شهر نيسان ٢٠١٩ بعد قرار الحكومة في كانون الأول من العام الماضي حل الكنيست وتبكير موعد الانتخابات، وذلك لعدم قدرتها على المضي قدماً في إقرار مشاريع قوانين بسبب انسحاب وزير الدفاع السابق أفيدور ليبرمان من الائتلاف الحكومي احتجاجاً على تراخي نتنياهو في التعاطي بصلافة أكبر مع المقاومة في

قطاع غزة. وقبل انتهاء المهلة المحددة للأحزاب الإسرائيلية لتقديم قوائم مرشحيها للانتخابات أعلن كل من زعيم حزب "حصانة إسرائيل" رئيس الأركان السابق بني غانتس، ورئيس حزب "هناك مستقبل" يائير لبيد، (وزير المالية والصحفي السابق)، التوصل إلى اتفاق لخوض الانتخابات البرلمانية في قائمة واحدة.

وقرر رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي الانضمام لهذه القائمة التي يشارك فيها أيضا موشيه يعالون الذي شغل سابقا منصب رئيس الأركان ووزير الدفاع في حكومة نتنياهو. وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الاتفاق بين غانتس ولبيد ينص على تولي غانتس رئاسة الوزراء في السنتين ونصف السنة بالفترة الأولى للحكومة، ثم يليه لبيد في السنة ونصف السنة المتبقية، علماً أن مدة ولاية الحكومة في إسرائيل هي أربع سنوات. وقد مثل هذا التحالف في الظاهر ضربة قوية لفرص نتياهو زعيم حزب الليكود بالفوز، ولذلك سارع حزبه إلى مهاجمة التحالف الجديد المنافس، وقال في بيان له "إن هذا التحالف يساري ومدعوم من الأحزاب العربية". وسعى من نتياهو لمواجهة التحالف الجديد، تمكن هو أيضا من إغراء حزبي "الاتحاد القومي" و"البيت اليهودي" اليمينيين بوزارتي التعليم والإسكان وبمقعد على قائمة حزب الليكود وبمقعد في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابنيت). وقرر الحزبان خوض الانتخابات في قائمة واحدة مع حزب "القوة اليهودية" القادم من خلفية تؤمن بأفكار استيطانية متطرفة معادية للعرب. أما الأحزاب العربية فأخفقت في الحفاظ على القائمة المشتركة التي خاضت بها الانتخابات السابقة، وحصدت من خلالها ١٣ مقعدا في الكنيست. وبالتالي خاضت الأحزاب العربية الانتخابات الأخيرة في ثلاث قوائم منفصلة.

مهما يكن من أمر فإنه لم يكن هناك أي رهان على نتائج هذه الانتخابات، وإن من كان يراهن بأن تأتي حكومة تؤمن بـ"السلام" المزعوم وتعمل من أجل تحقيقه جاء رهانه خاسراً لأن التطرف والعنصرية والشوفينية المفرطة هي سمات المجتمع الاحتلالي في أغليته الساحقة. وبغض النظر عن هي الكتلة التي كانت ستفوز بنتائج الأغلبية، فإن الجميع تسابقوا على الإرهاب ومزيد من الاستيطان وإضافة جديدة من القوانين العنصرية لتكريس يهودية الدولة، ذلك أن نتيا هو اضطر للعودة إلى أصوله، وإلى محددات مواقفه التي اضطر لإخفائها أو تمويهها لغترة انتقالية بسبب تسنمه موقع المسؤولية السياسية الأولى في إسرائيل، وهو كان قد سجّل كل قناعاته في الكتاب الذي نشره عام ١٩٩٣ أي قبل أن يتسلم أي مسؤولية، وكان بعنوان 'مكان بين الأمم' أو 'مكان تحت الشمس' في الترجمة العربية". ففي ذلك الكتاب ينكر نتيا هو جميع عناصر القضية الفلسطينية، بل ينكر تجلياتها القائمة على الأرض وتجسدها في مخيمات اللجوء ووثائق ملكية الأراضي والبيوت وحقائق التاريخ والأدبيات العبرية نفسها، وفي السياق يقول إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست إلا من صنع عربي، وأن العرب هم الذين أوجدوا هوية فلسطينية جديدة، وخلقوا بالأكاذيب شعباً جديداً على حد زعمه. وهذا ما تأكد في نهج نتيا هو بنقل الليكود من يمين الوسط إلى أقصى اليمين، سعياً لكسب أصوات من الأحزاب التي تسوّق نفسها بأنها تقف إلى يمين الليكود. وبذلك، ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد: أولاً، ضمن لليكود مكانة الحزب الأكبر في الكنيست، وضمن لنفسه أن يكون المرشح الوحيد لتشكيل الحكومة الإسرائيلية، علماً بأنه عند خصومه داخل إسرائيل، وخارجها، هو سياسي شعبي رخيص وكذاب وتوجد ثلاث قضايا فساد في انتظاره، وقد تكون رغبته في التقلت منها أقوى حوافزه في الانتخابات المبكرة. وهو، فوق ذلك، سراق أراضي وحقوق، وعنصري واستعماري، وقد استكمل ضمّ الجولان ويعمل على ضمّ مستوطنات الضفة الغربية أيضاً.

٢ - الانتخابات في سماتها العامة:

اتّسمت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بكونها تنافساً بين المعسكرات أكثر منها بين الأحزاب. وهو تنافس دارت التوقعات بشأنه بأنه سيفضي إلى فوز معسكر اليمين، الذي ستألف أحزابه لاحقاً لدى تأليف الحكومة. لكن هذا الائتلاف لم يُعلم سلفاً مدى قدرته على الصمود، في ظلّ إمكانية ارتهان رئيسه، ننتياهو، لمطالب «الحلفاء»، بالتالي لم تشبه انتخابات إسرائيل الأخيرة أيّاً من انتخاباتها السابقة. إذ إن الفوز والخسارة فيها لا يرتبطان بالحزب الذي ينال العدد الأكبر من المقاعد في الكنيست، بل بما ستحصّله الأحزاب الصغيرة المترنحة بين البقاء في الحلبة السياسية أو السقوط، وهو الأمر الذي سيحسم تغلّب معسكر على آخر، ما بين يمين ووسط . يسار .

بناءً على ذلك، لم يكن تحقيق حزب «أزرق أبيض» المرتبة الأولى في الانتخابات ليعني أنه فاز بها من ناحية فعلية، وأن رئاسة الحكومة باتت محسومة لرئيسه بني غانتس. والحال نفسها تتسحب على حزب «الليكود»، الذي لا يعني تصدّره النتائج أن بنيامين ننتياهو سيكون رئيساً حتمياً للحكومة المقبلة.

هذه هي مفارقة الانتخابات التي تم اجراءها فعلياً على مستوى المعسكرات أولاً (اليمين والوسط واليسار)، وعلى مستوى الأحزاب ثانياً، ومعنى ذلك، أن نتيجة الانتخابات كانت ستحدّد وفقاً للحصيلة الكلية لكل معسكر من المعسكرين المتنافسين: اليمين من جهة، والوسط واليسار في الجهة المقابلة. وعلى خلفية المحددات الواردة في قانون الانتخاب، وأيضاً ما تراكم من استطلاعات رأي خلال الحملة الانتخابية بين الأحزاب، بات بالإمكان الإشارة إلى الآتي:

١ - تجرى الانتخابات في إسرائيل، وفقاً للقانون، مرة كل أربع سنوات، ما لم تقرر الأغلبية في الكنيست حلّ الندوة البرلمانية والتوجه إلى انتخابات مبكرة، باتت هي القاعدة عملياً في إسرائيل. وتُنظَّم الانتخابات وفقاً للقانون النسبي، على قاعدة الدائرة الواحدة. وبموجب القانون، فإن الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة لتجاوز اللوائح، العتبة الانتخابية، هو ٣,٥ بالمئة من عدد الناخبين (نسبة الحسم)، أي ما يعادل أربعة مقاعد. وبحسب آخر استطلاع رأي نُشر في إسرائيل (القناة العاشرة)، بدا أن سبعة أحزاب قريبة من العتبة الانتخابية، في مقدمها حزب «كولانو» برئاسة وزير المال موشيه كحلون، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الأمن المستقل أفيغدور ليبرمان، وغيرهما، بحيث إن سقوط اثنين من تلك الأحزاب قد يؤدي إلى فقدان معسكر اليمين الأغلبية، وبالتالي القدرة مبدئياً على تأليف الحكومة. وبلغت الأرقام، ودائماً بحسب استطلاعات الرأي، كان يبدو أنه إذا لم يتجاوز أحد الأحزاب اليمينية الصغيرة العتبة الانتخابية، فإن معسكر اليمين يتراجع إلى ٦٢ مقعداً (١٢٠ مقعداً هو عدد المقاعد الكلي للكنيست)، إلا أنه قد يتراجع إلى ما دون ٦٠ مقعداً إن سقط حزبان يمينيان.

٢ - لا يفرض قانون الانتخابات على الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، تكليف رئيس الحزب الذي يفوز بالعدد الأكبر من مقاعد الكنيست، بل عضو الكنيست الذي يراه قادراً على تأليف الحكومة، الأمر الذي ينفي تلقائية التكليف وفقاً لنتيجة المقاعد ما بين غانتس ومنتياهو، علماً بأن ريفلين، «الليكوذي»، من خصوم منتياهو داخل البيت الحزبي.

٣ - كان من الظاهر أنه يتعذر على غانتس، في حال تكليفه، وفقاً لكل استطلاعات الرأي، تشكيل ائتلاف حكومي من أحزاب الوسط واليسار، نتيجة فقدان هذا المعسكر أغلبية مقاعد الكنيست، الأمر الذي يفرض عليه أن ينتظر مفاجآت، عبر تعزيز مقاعد معسكره بما يزيد على

نتائج الاستطلاعات، التي لا تستبعد في حال سقوط عدد من الأحزاب الصغيرة لدى اليمين، فوز معسكر الوسط، وإن كانت الأرجحية ضعيفة.

٤ - في آخر استطلاع للرأي نشر على «القناة ١٣»، استقرت المعركة على الصدارة بين «الليكود» و«أزرق أبيض» على تعادل في المقاعد، بعدما كانت طوال فترة الحملات الانتخابية، متلاصقة بين الجانبين. إذ حظي كل منهما بـ ٢٨ مقعداً. لكن في المقابل، حافظ اليمين على تفوقه على معسكر يسار الوسط بـ ٦٦ مقعداً. على خلفية هذه النتائج، بات بالإمكان فهم حديث نتياهو عن أن حكم اليمين في خطر، لأن أنصار اليسار يغادرون منازلهم للتصويت، فيما اليمين مطمئن إلى النتيجة. بالتالي ادرك نتياهو أن الإصرار في وسائل الإعلام على حتمية فوز اليمين سوف يقلص دافعية ناخبيه للتوجه إلى صناديق الاقتراع، ويحفز ناخبي الوسط واليسار. وهي خشية كانت في محلها، وقد تتسبب فعلاً بمفاجآت يوم الانتخاب.

٥ - بات مرجحاً أن يكون عدد الأحزاب الصغيرة كبيراً في الكنيست المقبل (ستة أحزاب)، كما تظهر النتائج الكلية لاستطلاعات الرأي. وهذا يعني أن «الليكود» أو «أزرق أبيض» سيضطران إلى الائتلاف مع عدد منها، ليس باتجاه تحقيق استقرار أكبر للائتلاف المقبل، وإفهام الشركاء الآخرين محدودية الحاجة إليهم في حال التباين والخلاف معهم، بل من أجل تحقيق الأغلبية المطلوبة في الكنيست، الأمر الذي يعني تعرض رئيس الحكومة المقبل لكثير من الابتزاز، وإمكانية تعثر قراراته ما لم يدفع الثمن المطلوب، وخاصة إن كان «الحلفاء» من الأحزاب الدينية التي تزيد شهيتها للمكاسب في ظروف كهذه.

لقد كانت الانتخابات إذاً انتخابات بين المعسكرات، أكثر من كونها انتخابات بين الأحزاب. وللصوت الواحد فيها أهمية قد تزيد على أهمية صوت الناخب في النظام الأكثرية، كون الأحزاب

الصغيرة التي تخوض معركة مصير هي التي ستقرر فعلياً أياً من المعسكرين سيفوز. أيضاً، ثمة شبه غياب لليسار التاريخي عن هذا الاستحقاق. ومع استقرار تصنيف حزب «العمل» على ضفة يسار الوسط بعدما انزاح عن كتلة اليسار منذ التسعينيات، يبقى في ذلك المعسكر حزب «ميرتس» فقط الذي يكاد يلعب وحيداً، مع توقعات بأن يحظى بعدد مقاعد لا يتجاوز السبعة. اليسار في إسرائيل، كان يفترض عملياً ان يفوز بسبعة مقاعد من أصل ١٢٠ مقعداً. ومن مفارقات هذه الانتخابات، أن العملية السياسية مع الفلسطينيين تراجعت إلى الهامش، وغابت عن صدارة برامج الأحزاب السياسية كلها. إذ نحا الجميع يميناً، من اليسار إلى الوسط، ومن الوسط إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليمين الأكثر تطرفاً، وكل حزب سعى إلى إفهام الآخرين بأنه يميني، حتى وإن جرى وصفه بالوسطية. ففي إسرائيل عام ٢٠١٩، باتت كلمة اليسار تهمة مشينة، وبات أصحابها يتبرأون منها.

لقد حثّ نتتياهو، الإسرائيلي، على التصويت لمصلحة حزب «الليكود»، محذراً من أن «(يائير) لبيد و(بني) غانتس (تحالف أزرق أبيض) يتفوقان علينا بأربعة مقاعد، وإذا لم نسدّ الفجوة فسوف يشكلان الحكومة". وقد استبطن حديث نتتياهو هذا تخوفاً من ألا يعمد جميع حلفائه المفترضين إلى ترشيحه لرئاسة الحكومة المقبلة، خاصة بعدما أعلن رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، أنه إذا لم يوص ٦١ عضو كنيست باسم مرشح لرئاسة الحكومة، فقد يلجأ إلى خيار تكليف رئيس أكبر كتلة. وهو سيناريو عمد نتتياهو أخيراً إلى تخويف اليمين والمستوطنين منه، مشدداً على تبني طروحاتهم المتصلة بالضفة الغربية والمستوطنات.

في خضم الاستعداد للانتخابات الكنيست، شهدت الخريطة الحزبية الإسرائيلية تغييرات مهمة، فظهرت عشية هذه الانتخابات أحزاب واصطفافات لم تشهدها الساحة الحزبية، منذ نحو ١٤ عامًا عندما تأسس حزب كاديما، بقيادة رئيس الحكومة الأسبق إيهود أولمرت في سنة ٢٠٠٥. وفي ضوء ضعف أحزاب المعارضة وعدم قدرتها على تقديم بديل من حكم بنيامين نتنياهو، طرح بعض القادة الإسرائيليين، وفي مقدمتهم إيهود براك، أن يؤسس رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي السابقين حزبًا جديدًا لتنظيم المعارضة في إسرائيل وقيادتها، والعمل على إسقاط نتنياهو، والوصول إلى الحكم عبر الانتخابات. وبعد يوم واحد من قرار الكنيست حل نفسه، أسس رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق بيني غانتس حزب "مناعة لإسرائيل"، ودخل في مفاوضات مع عدد من الأحزاب والفعاليات السياسية، كان من بينها حزب "تيلم" الذي أسسه موشيه يعلون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، والذي كان يشغل منصب وزير الأمن في حكومة نتنياهو قبل أن يستقيل من الحكومة ومن حزب الليكود من جراء خلافه مع نتنياهو. كما أجرى غانتس مفاوضات مع رئيس الهستدروت آفي نيسانكورن الذي كان ينتمي إلى حزب العمل. وقد توصل غانتس، في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٩ مع إطلاق حملته الانتخابية، إلى اتفاق مع موشيه يعلون لخوض انتخابات الكنيست في قائمة واحدة. كما اتفق غانتس مع نيسانكورن، ومنحه مكانًا متقدمًا في قائمته. وفي اليوم الأخير قبل تقديم القوائم الانتخابية لخوض انتخابات الكنيست، اتفق غانتس ويعلون مع رئيس حزب "يوجد مستقبل" بقيادة يائير لبيد على إنشاء قائمة مشتركة تجمع أحزابهم الثلاثة، وتضم أيضًا رئيس أركان الجيش الأسبق غابي أشكنازي الذي أدى دورًا مهمًا خفيًا في تأسيس هذه القائمة. وقد أطلق على هذه القائمة الانتخابية "أزرق أبيض"، تيمًا بعلم إسرائيل الذي يقتصر على هذين اللونين. وتم الاتفاق على أن يرأس غانتس هذه القائمة ويليه لبيد ثم يعلون ثم أشكنازي ثم نيسانكورن، وأن يجري التناوب

على رئاسة الحكومة، في حالة الفوز، بين غانتس ولبيد، على أن يرأس كل منهما الحكومة لمدة سنتين ونصف بدءاً بغانتس. وشكّل قادة هذه القائمة لجنة لصياغة برنامجها الانتخابي في القريب العاجل.

لقد شدد غانتس على أهمية الأمن بالنسبة إلى إسرائيل، وطرح نفسه بديلاً من نتياهو، بيد أنه لم يميز نفسه منه ومن حزب الليكود سياسياً، وذلك في ما يخص القضية الفلسطينية ومصير الجولان المحتل والصراع العربي - الإسرائيلي. فقد أكد غانتس أن أمن إسرائيل يحتل الأولوية العليا بالنسبة إليه، وأنه سيحققه بقوة إسرائيل العسكرية وبالعامل على التوصل إلى اتفاقيات سلام، تحافظ إسرائيل بموجبها على القدس والكتل الاستيطانية وغور الأردن مع تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل.

وقد ضمت قائمة "أزرق أبيض" الانتخابية التي يقودها غانتس عدداً من غلاة المتطرفين. فألى جانب موشيه يعلون المعروف بمواقفه المتطرفة تجاه الفلسطينيين ومعارضته لإقامة دولة فلسطينية، شملت القائمة اثنين من اليمين المتطرف وهما يوعز هندل وتسفي هاوزر، وكانا مقربين من نتياهو وشغلا مناصب مهمة في حكومته. ويشغل هندل منذ ٢٠١٢ منصب رئيس "المعهد لاستراتيجية صهيونية"، وهو المعهد اليميني المتطرف الذي صاغ قانون القومية، واضطلع بدور مهم في وضع السياسة اليمينية المتطرفة لحكومة نتياهو. وتستلهم الحكومة من أوراقه وأبحاثه العديد من مواقفها، بما فيها تلك التي تدعو إلى الحد من صلاحيات المحكمة العليا وضبط استقلالية الجهاز القضائي والتشديد على الولاء للدولة، وضرورة أن تقيّد مؤسسات الدولة الأخرى الحكومة بحد أدنى من التوازنات والكوابح.

في ما يتعلق باليسار الصهيوني، شهد حزب العمل مزيدًا من تدهور شعبيته ولا سيما بعد الإعلان عن تشكيل قائمة "أزرق أبيض" الانتخابية بقيادة غانتس. ففي حين حصل حزب العمل بالتحالف مع حزب "الحركة" بقيادة تسيبي ليفني في انتخابات الكنيست الأخيرة عام ٢٠١٥ على ٢٤ مقعدًا، بات يحصل في استطلاعات الرأي العام في الأسابيع الأخيرة قبل الانتخابات على ١٠-٦ مقاعد. وعرف حزب العمل في السنوات الأخيرة صراعات داخلية شديدة في سياق المنافسة على قيادته. وفي تموز ٢٠١٧، فاز في الانتخابات لرئاسة حزب العمل آفي غباي. وكان غباي اليهودي المغربي عضوًا قياديًا في حزب "كولانو" اليميني بقيادة موشيه كحلون، ووزيرًا عن هذا الحزب في حكومة نتتياهو في سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وقد أنهى غباي التحالف بين حزب العمل وحزب الحركة بقيادة تسيبي ليفني في بداية كانون الثاني ٢٠١٩، ولم يتمكن من إيجاد حليف آخر لخوض انتخابات الكنيست المقبلة. أما تسيبي ليفني، فقد أعلنت اعتزالها الحياة السياسية، بعد عجزها عن خوض الانتخابات في قائمة تحالفية، وعدم قدرة حزبها بمفرده على اجتياز عتبة الحسم.

أما حزب ميرتس الذي انتخب تمار زانديبرغ رئيسة له في آذار ٢٠١٨، خلفًا لزهافا غال - أون، فتوقعت استطلاعات الرأي العام أن يحصل على ٤-٦ مقاعد في انتخابات الكنيست الجديدة. وكان في التقديرات أن ثمة إمكانية لأن لا يعبر هذا الحزب عتبة الحسم، في ضوء حصول استقطاب شديد بين معسكري غانتس ونتتياهو، وأن يصوت جزء من قاعدته الانتخابية لغانتس بهدف إسقاط نتتياهو.

أما الأحزاب العربية، فحاضت انتخابات الكنيست بقائمتين انتخابيتين؛ هما قائمة تحالف الحركة الإسلامية مع التجمع الوطني الديمقراطي، وقائمة تحالف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

(التي يقودها الحزب الشيوعي الإسرائيلي) مع الحركة العربية للتغيير. ويعود عدم خوض هذه الأحزاب الانتخابات في قائمة واحدة - كما خاضتها في الانتخابات السابقة، وحققت إنجازاً مهماً برفعها نسبة المشاركة في الانتخابات بين العرب بحصولها على نحو ٩٠ في المئة من أصواتهم وعلى ١٣ مقعداً في الكنيست - إلى رفض الحركة العربية للتغيير بقيادة أحمد الطيبي استمرار القائمة المشتركة وانسحابها رسمياً منها، بدعم علني وواضح من المؤسسة الإسرائيلية ووسائل إعلامها، وذلك بهدف ضرب العمل العربي المشترك.

في مقابل اضمحلال اليسار الصهيوني وتقلص أحزابه، حافظ المعسكر اليميني، والذي يطلق عليه اسم "المعسكر القومي"، على قوته الانتخابية. ويشمل هذا المعسكر إلى جانب حزب الليكود، الذي حافظ على قوته الانتخابية، الأحزاب التالية: حزب "اليمين الجديد"، الذي أسسه نفتالي بنيت وأيليت شاكيد في أواخر كانون الأول ٢٠١٨، عند انشقاقهما عن حزب "البيت اليهودي"، وحزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة أفيغدور لبيرمان، وحزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون، وحزب البيت اليهودي بقيادة رافي بيرتس، وحزب "الاتحاد الوطني" بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وحزب أتباع كهانا الذي يطلق عليه "القوة اليهودية" بقيادة ميخائيل بن آري وإيتمار بن غير. وقد دفعت خشية نتياهو وقادة أحزاب اليمين الفاشي من إمكانية عدم عبور بعض هذه الأحزاب اليمينية عتبة الحسم إلى تشجيعها لتشكيل قائمة انتخابية واحدة أطلق عليها اسم البيت اليهودي، وشملت حزب البيت اليهودي وحزب الاتحاد الوطني وحزب القوة اليهودية؛ ما يعني منح دخول جماعة كهانا إلى الكنيست غطاءً واضحاً. ولتحقيق هدفه، تعهد نتياهو خلال اتصالاته لتشكيل هذه القائمة بمنحها وزارتين مهمتين في الحكومة التي يشكلها بعد الانتخابات في حال فوزه فيها، وكذلك منح عضو قيادي في حزب البيت اليهودي في قائمة الليكود الانتخابية مقعداً، وسينضم هذا العضو إلى البيت اليهودي فور انتخابه عضواً في الكنيست.

في مقابل نجاحه في توحيد أحزاب اليمين الفاشي، لم يتمكن نتياهو من تكوين قائمة انتخابية مشتركة بين الليكود وأحزاب اليمين الأخرى. فظلت إمكانية عدم عبور بعضها عتبة الحسم واردة، مثل حزب إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان وحزب كولانو بقيادة كحلون أو حزب غيشر بقيادة أورلي ليفي أبو كسيس، كما يشير بعض استطلاعات الرأي العام الأخيرة؛ ما قد يؤثر في نتائج الانتخابات وميزان القوى بينها.

٤ - فساد نتياهو وتأثيره الانتخابي:

بعد نحو عامين من التحقيق، قرر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفحاي ماندلبليت، في ٢٨ شباط ٢٠١٩، توجيه لائحة اتهام ضد نتياهو وتقديمه للمحاكمة بتهم تلقي الرشوة والاحتيال والحنث بالعهد، في ثلاثة ملفات مختلفة. وعقد المستشار القضائي للحكومة "جلسة استماع" لنتياهو، كما هو متبع عندما يتم توجيه لائحة اتهام ضد كبار المسؤولين، لمنحه فرصة للدفاع عن نفسه قبل تقديم لائحة الاتهام الرسمية للمحكمة. وقرر المدعي العام ماندلبليت عدم إطلاع محامي الدفاع على ملفات التحقيق إلا في منتصف نيسان ٢٠١٩، كي لا يتم تسريب تفاصيلها واستعمالها في الحملة الانتخابية ضد نتياهو. وهذا يعني إعطاء فترة ثلاثة أشهر لمحامي الدفاع لدراستها وتحضير ردهم لجلسة الاستماع. ثم يقوم بعد ذلك المستشار القضائي للحكومة بدراسة ردود محامي الدفاع لاتخاذ قراره النهائي الذي يتوقع أن يفرغ منه في نهاية هذا العام. وهذه المرة الأولى التي توجه فيها لائحة اتهام ضد رئيس حكومة إسرائيلية وهو في منصبه. والجدير بالذكر أنه لا يوجد في القانون الإسرائيلي نص يرغم رئيس الحكومة على الاستقالة في حال توجيه لائحة اتهام ضده، سواء قبل جلسة الاستماع أو بعدها. ومن غير

المعروف حتى الآن مدى تأثير توجيه لائحة الاتهام ضد نتنياهو في نتائج انتخابات الكنيست. ولكن يُلاحظ أن حزب الليكود بقيادة نتنياهو حافظ طوال عدة أشهر على نسبة دائمة من التأييد، راوحت بين ٢٨ و ٣٢ عضو كنيست، وأن نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة اشارت إلى تقارب كبير بين قوة المعسكرين.

نتنياهو من ناحيته نفى جميع التهم الموجهة إليه، وادّعى أنها ملفقة وأن "اليسار" ووسائل الإعلام وقيادتي الشرطة والجهاز القضائي يلاحقونه لأسباب سياسية، ويعملون على إسقاطه وإسقاط حكم اليمين المنتخب ديمقراطياً، وتوظيف هذه التهم للتأثير في نتائج انتخابات الكنيست.

على ضوء ما تقدم كان من المتوقع أن تشهد الحملة الانتخابية تنافساً شديداً بين معسكري غانتس ونتنياهو الذي يخوض صراعاً ليس من أجل البقاء في الحكم فحسب، وإنما أيضاً ضد تهم جنائية قد تقود إلى سجنه في حال إدانته. وبقدر تمسك نتنياهو بالحكم، يسعى المعسكر الذي يقوده غانتس إلى إسقاط نتنياهو والوصول إلى السلطة. لكن قد يقرر غانتس تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود، إنما من دون نتنياهو. وليس لديه بديل من ذلك. فمن الصعب أن تحصل أحزاب هذا المعسكر معاً على أكثر من ٦١ نائباً. وبدا أنه في حال حصول معسكر نتنياهو المكون من أحزاب اليمين واليمين المتطرف الفاشي على أغلبية في الكنيست، فسيعمل على تشكيل الحكومة من أحزاب معسكره. ومن المرجح أن يتمكن نتنياهو في حال فوز معسكره من تشكيل ائتلافه الحكومي، بعد أن أعلنت أحزاب المعسكر اليميني أو القومي الذي يقوده حزب الليكود بأنها ستوصي رئيس الدولة بتكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة. لكن نتنياهو كان يدرك بأنه سيواجه مشكلة حقيقية بعد ذلك في الحفاظ على ائتلافه الحكومي، عندما توجه رسمياً لائحة اتهام ضده إلى المحكمة بعد جلسة الاستماع، التي من المتوقع أن تعقد في نهاية

هذا العام. ومن الصعب جدًا أن يقبل بعض أحزاب ائتلافه الحكومي ببقائه رئيسًا للحكومة، بعد توجيه لائحة اتهام رسمية إلى المحكمة ضده. حتى إن تمكن نتنياهو من الحفاظ على ائتلافه الحكومي، فثمة إمكانية أن تتخذ المحكمة العليا قرارًا بإرغامه على الاستقالة، مستندة إلى سابقة إرغام الوزير أريه درعي على الاستقالة من الوزارة بعد أن وجهت رسميًا إلى المحكمة لائحة اتهام ضده. وقد يبادر نتنياهو ومعسكره إلى سن قانون في الكنيست يمنع محاكمة رئيس الحكومة ما دام في منصبه. واعتمدت قدرة نتنياهو على سن مثل هذا القانون على مدى تماسك ائتلافه الحكومي، ومدى تمسك أطرافه به إلى درجة تأييد قانون كهذا. وهذا احتمال يبدو مستبعدًا. كما أن قانونًا كهذا سيواجه باعتراض المحكمة العليا.

٥ - نتائج الانتخابات ودلالاتها:

أعلنت لجنة الانتخابات الإسرائيلية فوز حزب "الليكود" بقيادة رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو. وقد حصل "الليكود" على ٣٦ مقعدًا من أصل ١٢٠ في الكنيست، فيما حصل منافسه الرئيس تحالف "أزرق أبيض" بقيادة رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس على ٣٥ مقعدًا. وحصل الحزبان الدينيان المتشددان "شاس" و"يهودت هتوراه" على ٨ و٧ مقاعد على التوالي.

أما نتائج بقية الأحزاب اليسارية والأحزاب التي تمثل عرب الداخل، فهي كالتالي: حصل حزب العمال على ٦ مقاعد و"ميرتس" على ٤ مقاعد، والقائمتان العربيتان على ما مجموعه ١٠ مقاعد. واعترف رئيس قائمة أزرق أبيض"، يائير لابيد بهزيمتها في الانتخابات الإسرائيلية. أما المقاعد الـ ١٤ المتبقية فتوزعت على أحزاب "إسرائيل بيتنا" بقيادة وزير الدفاع السابق أفغدور ليبرمان (٥ مقاعد) و"اتحاد اليمين" (٥ مقاعد) و"كولانو" (٤ مقاعد). ولم يتمكن حزب "اليمين

الجديد" بقيادة نفتالي بينيت وأيليت شاكيد والأحزاب الأخرى من تجاوز حد الـ ٣,٢٥ بالمئة من الأصوات من أجل الحصول على مقاعد برلمانية. وبذلك، زاد اليمين الإسرائيلي قوته من ٦١ مقعداً في الكنيست إلى ٦٥ مقعداً، مما وفر لرئيس الوزراء نتانياهو قاعدة ثابتة للحكم لفترة خامسة قياسية في الحياة السياسية الإسرائيلية، مع ائتلاف من الأحزاب الدينية واليمينية. لكن سوف تكون للحكومة العتيدة أغلبية ضئيلة في الكنيست، في مواجهة معارضة يقودها حزب أزرق أبيض الذي ينتمي ليسار الوسط، والذي فاز بـ ٣٥ مقعداً في البرلمان. علماً بأنه لم يسبق أن فاز أي من الأحزاب الإسرائيلية بأغلبية برلمانية مطلقة.

على ضوء ما تقدم كلف الرئيس الإسرائيلي، رؤوبين ريفلين، رئيس حزب «الليكود»، بنيامين نتانياهو، مهمة تشكيل الحكومة رسمياً وعبر له عن أمله في أن يتمكن من «قيادة حكومة كبيرة ومستقرة تعكس رغبة الشعب». وبعدها أثنى ريفلين على نجاعة الانتخابات، عبر عن أمله أن تأتي الأعياد وتكون الحكومة قد تشكلت، وإذا أمكن أن تكون «حكومة واسعة»، في إشارة إلى رغبته في تشكيل حكومة وحدة. وأتى التكليف بعد مشاورات نيابية أجراها رئيس الدولة وحظي خلالها نتانياهو بتوصية ٦٥ عضو كنيست، وهو ما جعله مرشحاً وحيداً لهذه المهمة. وفي غضون ذلك، أعلن نتانياهو أنه تلقى اتصالات من زعماء دول عربية لتهنئته على الفوز بانتخابات الكنيست، مضيفاً في كلمة أمام أنصار حزبه: «لا أتكلم على زعيم دولة عربية واحدة أو اثنتين، ولكن العديد منهم اتصلوا للمباركة... أمامنا فرصة كبيرة للتقدم نحو الأمل في المستقبل. لقد حولنا إسرائيل إلى قوة عالمية صاعدة».

وتعليقاً على بعض التحذيرات الإعلامية من التعيينات التي قد يقدم عليها، ردّ رئيس الحكومة المكلف بالقول إن "البعض لم يستوعب بعد نتائج العملية الديمقراطية ونتائج الانتخابات".

وأضاف أن "انتصار الليكود خيالي وعظيم وتقريباً غير مسبوق في مواجهة وسائل إعلام مجنّدة، وفي ظروف استثنائية. هذا إنجاز مذهل". وقال "سنوات عملية التطبيع مع الدول العربية ومواجهة التحديات الأمنية العظيمة الماثلة أمام إسرائيل".

الجدير بالذكر أن فلسطين غابت فعلياً عن التجاذب والمنافسة بين الأحزاب ليحل مكانها، أو في حد أدنى في موازاتها، مواضيع وملفات أخرى مبنية على المصالح الشخصية للأفراد والجماعات الحزبية. وعلى هذه الخلفية، يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية بين مؤيد لنتنياهو ومعارض له، وهو تقسيم أسلم وأكثر صوابية من التقسيم التقليدي على خلفية الموقف من الفلسطينيين. لكن ما الذي دفع القوى السياسية الإسرائيلية إلى هذه التموضعات؟ والجواب في الدرجة الأولى، يكمن في تراجع المقاومة الفلسطينية المسلحة بوصفها خيار التحرير لدى الفلسطينيين، والعمل على محاربتها فلسطينياً وعربياً جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في تكافل وتضامن مخزيين. فباتت المقاومة عملياً محصورة في بقعة جغرافية محدودة ومحاصرة، وجل اهتمامها نتيجة ظرفها الصعب أن تستعرض قدراتها في محاولة منها لفك الحصار عنها وعن شعبها ما أمكن، مقابل بقعة فلسطينية أكبر تتحرك فيها السلطة التي تتخبط بحثاً عن سراب حكم ودولة، يؤكد الجميع لها في الليل والنهار أنها لن تقوم، خاصة مع وجود إدارة أميركية منحازة إلى الحد الذي تراحم فيه مواقف اليمين الإسرائيلي نفسه.

٦ - الأحزاب التي أيدت نتانياهو:

- ليكود

له ٣٦ مقعدا في البرلمان، بزيادة ستة مقاعد مقارنة بما كان له قبل الانتخابات. زعيمه: بنيامين نتنياهو. والحزب هو رأس الحربة في السياسات اليمينية في إسرائيل منذ عقود، ووصل إلى الحكم أول مرة في عام ١٩٧٧ بقيادة مناحيم بيغن زعيم عصابة اتسل الارهابية والفائز بجائزة نوبل للسلام فيما بعد. ويجسد نتنياهو المواقف المتشددة تقليديا لليكود تجاه الأمن في قضايا مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والسياسة الخارجية التي تركز حاليا على معاداة إيران وتكريس الاستيطان في الضفة الغربية والجولان المحتلين .

ويعيش في المستوطنات نحو ٤٠٠ ألف يهودي بجوار ٢,٩ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ وتحفظ بها تحت الاحتلال العسكري إلى الآن، ولكن لم تعلن أبدا ضمها رسميا. وأثناء الحملة الانتخابية التف الحزب حول نتنياهو، الذي واجه احتمال توجيه اتهامات إليه في ثلاث قضايا فساد. ونفى ارتكاب أي مخالفات.

- الاتحاد اليميني:

يشغل خمسة مقاعد في الكنيست وهو العدد نفسه الذي كان يشغله قبل الانتخابات. زعيمه هو الحاخام رافي بيريتس، وهو الحزب الديني القومي في إسرائيل كما أنه أبرز الكيانات السياسية الممثلة للمستوطنين في الضفة الغربية.

يرفض هذا الحزب فكرة قيام دولة فلسطينية، ويشدد على الروابط التوراتية والدينية للشعب اليهودي بالأراضي التي يسعى الفلسطينيون لإقامة دولتهم عليها.

- إسرائيل بيتنا:

يشغل خمسة مقاعد في الكنيست وهو نفس عدد مقاعده قبل الانتخابات، زعيمه: أفيجدور ليرمان، وهو حزب علماني قومي ويميني متطرف قاعدته الأساسية من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق. وليبرمان المولود في مولدوفا وزير سابق للدفاع ويسعى لتجاوز نتياهو تشدداً.

- حزب التوراة اليهودي المتحد:

يشغل سبعة مقاعد في الكنيست بزيادة مقعد واحد، زعيمه: يعقوب ليتزمان، ويمثل الحزب يهود الحريديم الأرثوذكس المتطرفين المتحدين من أصول أوروبية، ومن المرجح أن يعتمد ائتلاف يتزعمه نتياهو، مثل حكومات ائتلافية كثيرة قبله، على تأييد أحزاب اليهود الأرثوذكس التي دأبت على إعلاء مطالبها الفئوية على القضايا الأشمل مثل الأمن والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

يهتم الحزب في الأساس بتأمين الامتيازات التي يحصل عليها من الدولة الرجال الحريديون، الذين يكرسون أنفسهم طوال الوقت للدراسات الدينية ولا يلتحقون بالخدمة العسكرية ولا يعملون. ومن شأن المطالبة بمزيد من الامتيازات من الدولة أن تزيد صعوبة مهمة نتياهو، في السيطرة على عجز الموازنة المتفاقم.

- حزب شاس:

له ثمانية مقاعد مقابل سبعة قبل الانتخابات، زعيمه: ارييه درعي، واسمه الكامل اتحاد السفارديم حراس التوراة، وهو متحالف مع حزب التوراة اليهودي المتحد، ومثله تماماً كان من الأحزاب الدائمة تقريبا المشاركة في حكومات متعاقبة، ويمثل اليهود الحريديين من أصول شرق أوسطية.

- حزب كولانو (كلنا):

يشغل أربعة مقاعد في البرلمان مقابل عشرة قبل الانتخابات، زعيمه: موشيه كاحلون، وي طرح نفسه كحزب يميني معتدل وركز حملته على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وبوصفه وزيراً للمالية في حكومة نتنياهو اجتمع كاحلون مع مسؤولين فلسطينيين، لمناقشة أمور اقتصادية على الرغم من أن القيادتين السياسيتين الإسرائيلية والفلسطينية لم تجتمعا منذ عام ٢٠١٤. ويريد كاحلون الاحتفاظ بوزارة المالية في الحكومة الجديدة لكن موقفه صار ضعيفا بعد خسائر حزبه الانتخابية.

أما الأحزاب المعارضة لنتنياهو فهي:

- حزب أزرق أبيض

شغل ٣٥ مقعداً في الكنيست في أول انتخابات يخوضها على الإطلاق، ويتزعمه بيني غانتس ويأثير لايبيد. برز غانتس قائد الجيش السابق كمنافس خطير لنتنياهو لكنه لم يتغلب عليه، وفقد المصداقية عندما تسرع بإعلان فوزه بالانتخابات قبل حسم النتيجة. وتعاون غانتس مع وزير الدفاع اليميني السابق موشيه يعلون ووزير المالية السابق يائير لايبيد، الذي ينتمي ليسار الوسط في تشكيل هذا الحزب الوسطي الجديد، وتعهد الحزب بالعمل من أجل حكومة نظيفة مع حفظ السلم والأمن. وقال لايبيد وهو يعترف بالهزيمة إن الحزب سيحيل حياة ليكود جحيماً وهو في المعارضة.

- حزب العمل

يشغل ستة مقاعد في البرلمان بعد أن خسر ١٢ مقعداً، زعيمه: آفي غاباي وهو حزب يساري حكم إسرائيل في العقود الأولى من نشأة الدولة. وشدد الحزب في حملته الانتخابية على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وفي الوقت نفسه السعي لتحقيق السلام وتنفيذ حل الدولتين مع الفلسطينيين، لكنه تلقى ضربة انتخابية موجعة.

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)-حزب التجمع الوطني الديمقراطي زعيماه هما أيمن عودة وأحمد الطيبي. شغلت الجبهة ستة مقاعد وهي الأكبر بين كتلتين يغلب عليهما العرب في البرلمان. الجبهة لها عضو يهودي واحد في الكنيست وتتادي بتحالف عربي يهودي لمقاومة العنصرية وعدم المساواة الاجتماعية. لكن الأحزاب العربية لم تشارك أبداً في الحكومات الائتلافية في إسرائيل، وواجهت هذا العام مقاطعة من العرب المستائين من قانون قومية الدولة اليهودية الصادر عام ٢٠١٨. ووفقاً لمعظم التقديرات فقد شهدت هذه الانتخابات إقبالا ضعيفا بشكل استثنائي من العرب في إسرائيل، الذين يفضل بعضهم مسمى "فلسطينيين" على "عرب إسرائيل".

- القائمة العربية الموحدة-التجمع الوطني الديمقراطي

بزعامة عباس منصور وإمطانس شحادة. شغل الحزب أربعة مقاعد وتمثل قياداته مزيجاً من القوميين العرب والإسلاميين. ويصف نفسه بأنه حركة ديمقراطية تعارض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

- حزب ميرتس

بزعامة تمار زانديبرغ وشغل أربعة مقاعد بعد أن كان يشغل خمسة. ولم يشارك الحزب في أي حكومة ائتلافية في العقد الأخيرين. وهو يتمتع بشعبية في أوساط الإسرائيليين الليبراليين من الطبقة المتوسطة، وينادي الحزب بحل الدولتين مع الفلسطينيين.

من هم أكبر الخاسرين؟

- حزب اليمين الجديد

بزعامه نفتالي بينيت وإيليت شاكد. وفشل في شغل أي مقعد بينما كان يشغل ثلاثة مقاعد. انشق بينيت وزير التعليم الإسرائيلي وشاكد وزيرة العدل على التيار الديني القومي في إسرائيل، لتشكيل حزب يميني متطرف جديد لاستمالة الناخبين في الدوائر الأكثر ميلا للعلمانية. وكثيرا ما تنتقد شاكد المحكمة العليا الإسرائيلية لما تراه ليبرالية مفرطة من جانبها.

- حزب زيهوت

بزعامه موشي فيلجن. لم يشغل أي مقعد. وكان قد صعد في استطلاعات الرأي لكنه هوى في صناديق الاقتراع. وهو حزب ديني قومي متطرف يطالب بإباحة تعاطي الماريخوانا. وينادي حزب زيهوت بنقل الفلسطينيين طواعية إلى دول عربية مجاورة، وبناء الهيكل اليهودي الثالث.

٧- خاتمة:

كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الأخيرة عن حتمية تولي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ولاية خامسة، وذلك بعدما نجح حزب الليكود في تكوين اتحاد مع أحزاب يمينية صغيرة لتحقيق له أغلبية مريحة في الكنيست من أجل تشكيل الحكومة. وحملت نتائج تيار اليمين في الانتخابات دلالات عدة لها أصداء محلية وعالمية، لاسيما أنها كشفت عن تغير غير معتاد في سيكولوجية الناخب الإسرائيلي والمناخ السياسي العام. فلقد مال الإسرائيليون نحو حكومة يمينية شعبية تتبنى خطابا متطرفا في العموم، ونجحت عبر أهداف البرنامج الانتخابي المتشدد

مثل رفع العلم الإسرائيلي بشكل دائم على الحرم القدسي وتشديد معبد داخل الحرم في مغازلة المواطنين لاجتذاب أصواتهم بسهولة. وفي السياق يقول الخبراء إن حزب الليكود سار على خطى الولايات المتحدة في مخالفة القوانين الدولية بتقديم وعود دينية حول القدس والتعامل مع الحرم القدسي بصورة جذابة للمواطنين أصحاب الفكر اليميني الشعبوي، بالتالي فإن فوز تيار اليمين لم يحمل مفاجأة، لكن نزوح الإسرائيليين بشكل كبير نحو مطالب أكثر تشدداً مع الأقليات واتجاهات التعامل مع الفلسطينيين، أكد الهدم المبكر لأيبادرة تسوية حقيقية. وأكدت المؤشرات وجود نظرة مختلفة لدى المواطن الإسرائيلي تجاه فساد المسؤولين، لأن عدم نجاعة إثارة ملفات الفساد ضد ننتياهو والمقربين منه مثل تقلباً في مزاج المجتمع الذي بات مستعداً لقبول حكومة مشبوهة طالما نفذت أفكاراً ترسخ النفوذ الإسرائيلي على الأرض، وهو ما راهن عليه ننتياهو، الذي لن يضيع الكثير من الوقت كي يصدر قانوناً يحصنه من استمرار الملاحقة القضائية حتى في حال ظهور المزيد من الأدلة والشهود ضده، فقد خاض المعركة الانتخابية بضراوة، وكان يعي أن الاستمرار في الساحة السياسية بعد ١٣ عاماً في مقعد رئيس الوزراء، ربما يسمح له بحصانة تتجيه من الملاحقات وتجعله يؤثر في الشهود وفي المنظومة برمتها. ورأى بعض المراقبين أن ننتياهو نجح في استخدام حيلة "النجدة هناك ذئب" لاستجداء ناخبيه لحشدتهم للتصويت له كما حدث بالضبط في الانتخابات السابقة على طريقة الصياح بخطورة مواجهة تدفق العرب على صناديق الاقتراع، لكن في تلك المرة حذر من وصول سياسي يساري لمقعد رئيس الحكومة، والذي قد يفرط في "حقوق" الإسرائيليين أمام الفلسطينيين من وجهة نظره. وفي المحصلة يمكن القول ان أساس نجاح ننتياهو مجدداً، الذي هو أساس فشل خصومه، انما يكمن أولاً وقبل كل شيء في الأيديولوجيا الواضحة. فننتياهو عملياً هو أول زعيم اسرائيلي ينجح في العفدين الأخيرين في تكريس مكانة الكيان الغاصب كقوة سياسية عظمى على المستوى العالمي

لا سابق لها من حيث قوتها، وذلك من دون أن يُجري مفاوضات مع العرب على تسليمهم أجزاء من "أرض إسرائيل"، خلافاً للمفهوم الذي ساد لعشرات السنين، وقاده الطرف الآخر من الخريطة السياسية. وعلى مدى عشرات السنين، حذر اليسار في إسرائيل، من أنه بلا مفاوضات مع العرب ستكون دولة إسرائيل منبوذة تهددها المقاطعة السياسية. لكن نتياهو أثبت أن هذه التهديدات فارغة المضمون وأنه لا يوجد سبب عملياً للتنازل عن أي أراضٍ محتلة لصالح العرب، واليوم يتم ذكر اسمه سوية مع قادة دول عظمى، وكل ذلك من دون أن يُجري ولو لدقيقة واحدة مفاوضات سياسية جدية على مدار عقد كامل من السنين. واستطاع نتياهو أن يُراكم انجازاً جديداً يتوج فيها الهدايا الأميركية والروسية التي تلقاها قبل الانتخابات، ينطلق من التعامل بمبدأ القوة، مع الملفات كافة، في الطليعة منها القضية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بالضفة الغربية التي يتعامل معها على أنها أراضي يهودا والسامرة، والعمل على فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها، وضم المستوطنات والتجمعات الاستيطانية إلى الكيان الإسرائيلي وتطبيق قانون القومية اليهودية.

من ناحية أخرى كشفت ملامح الانتخابات عن استمرار ذوبان اليسار في الحياة السياسية واختفائه عن المسرح الفاعل للأحداث، بعد أن تلقى حزب العمل اليساري، ومعه حزب ميرتس نتائج مهينة (٦ مقاعد للأول وأربعة للثاني)، وكان الأول هو الحزب الحاكم في إسرائيل حتى ظهور مناحم بيجين على الساحة كرئيس وزراء يميني في عام ١٩٧٧، ثم تبادل حزب العمل السلطة بندية مع اليمين في الثمانينات والتسعينات .

على صعيد آخر بات ترنح الصوت العربي داخل الكنيست نتيجة طبيعية ومتوقعة مع فشل عرب ٤٨ في منع قانون القومية العنصري، أو أي من خطوات إسرائيل التوسعية الاستيطانية

في القدس، ناهيك عن عدم تحقق أي من مطالب المساواة في الحقوق والميزانيات. وكل هذا تمت ترجمته في شكل أصوات تطالب بالمقاطعة، وانقسام بين قائمتين نجحتا بشق الأنفس في النهاية بدلا من أن تتجاوزا الـ ٢٤ مقعدا في الكنيست بشكل يوازي عدد السكان ومن لهم حق التصويت.

لقد مثل التراجع الدراماتيكي لثالث أقوى حزب في إسرائيل في الانتخابات السابقة صدمة للكثيرين من المحللين العرب، لاسيما وأنه لم ينسق أحد بشكل كاف من الكتلتين المتصارعتين مع الأحزاب العربية. وعلى الرغم من الفوز الحاسم لحزب الليكود، سوف يظل تنامي قوة الأحزاب "الحريدية" يفتح الباب للابتزاز، واحتمالية الانتقال في أي وقت للمعسكر المنافس لنتنياهو، وهو أمر يجعل من فرص إسقاط الحكومة الجديدة أمرا مطروحا منذ البداية على خلفية تباين وجهات النظر حول قانون التجنيد أو أمور تتعلق بمخصصات المدارس الدينية أو صلاحيات المتدينين والمحاكم الدينية في إبرام عقود الزواج والطلاق، وغيرها من القضايا الخلافية التي ترتبط فقط بفتاوى الحاخامات وليس برنامجا انتخابيا ثابتا. وتفرض هذه المعالم محددات تجعل مسيرة التفاوض مع أي حكومة إسرائيلية رهينة أفكار تيار من المعسكر الديني الذي قد يزايد وسط أنصاره على تيار منافس له على حساب المصالح الحيوية العربية التي تركز على التفاوض مع العلمانيين، مع ملاحظة تزايد احتمالات تزايد أعداد أعضاء الكنيست المتدينين مستقبلا نتيجة زيادة معدلات الولادات في صفوفهم.